

## الوثائق التاريخية المغربية

الدكتور جرمان عياش

أستاذ بكلية الآداب — الرباط

إنني أعتقد أن استعراض التراث يبقى ناقصا لو تغافلنا في المناسبة الراهنة عن جزء مهم منه يعرض لنا لا في شكل كتب وضعت لغاية أدبية أو علمية وإنما في شكل كتابات منفصلة، نشأت لقضاء أغراض الحياة اليومية سواء في العلاقات بين الأفراد أو في إدارة مختلف المؤسسات الاجتماعية أو السياسية للدولة. أعني بها أولا جميع هذه العقود والرسوم والشهادات التي سماها الفقهاء «وثائق»، منها عقود البيع أو النكاح مثلا أو رسوم الملكية. وأعني بها كذلك هذه المجموعة التي لا يحصى عددها من الكتابات التي لا بد منها لتنشيط دواليب الدولة والتي يطلق عليها إسم «وثائق» كذلك. بل اعتبارا لما أعاره الفقهاء من العناية لعلم التوثيق أي للنوع الأول من الوثائق وددت لو أثرت الاهتمام إلى وثائق الدولة لما عانته من الإهمال مع أنها أغنى مصادر التاريخ وأوثقها.

وتتمثل أساسا هذه الوثائق في الرسائل التي يتبادلها السلطان يوميا مع جميع مساعديه وخدامه من الخلفاء والعمال والأمناء ونظار الأحباس، وكذلك الظهائر التي كانت تتلى أمام الملأ لنشر الأخبار الوطنية، كما تتمثل فيما يسجل في المراسي ولدى أمناء المستندات وأمناء الجباية من الحسابات في الكنائيش الخاصة بذلك. فلو قسنا كمية الكاغد المستهلك لسد حاجيات الدولة لهذه الكتابات المتنوعة لوجدناها أضخم أضعافا مضاعفة من التي تستعمل لوضع الكتب المخطوطة أو نسخها.

لا يعني ذلك طبعاً أنه لم يحملني على الحديث عن تلك الوثائق إلا حجم الكاغد المستهلك لكتابتها. لكن الكم يدخل أيضا في الحساب إن اقترن بالقيمة. فما هي

إذن قيمة هذه الوثائق؟ هذا ما أتحرى تبينه تبريرا لما استنتجته من ضرورة العناية بها. هذا هو الموضوع الذي سأركز عليه مستغنيا عن ذكر أماكن الوثائق الموجودة بالمغرب ووصفها لأنني خصصت لذلك منشورات وافية فيها الكفاية.

على أنه وقبل ذلك، سأقدم بملاحظة: قد سبق لي أن قلت إن غاية الوثائق المذكورة ليست لا علمية، ولا أدبية بخلاف غيرها من الكتب المخطوطة. هل يستنتج من ذلك أنها تخلو من أي طابع علمي أو أدبي؟ لا أذهب إلى هذا الرأي في شيء. كان الفقهاء يعدون التوثيق علما من العلوم، إذ يشترطون في الموثق مستوى عاليا من الثقافة حتى يستوعب دقائق الأمور التي تعرض له، فيعبر عنها دون تحويل ولا تحريف، دون زيادة ولا نقص، وبالألفاظ التي تناسب المعاني أدق المناسبة. فاعتمادا على الوثائق المخزنية المغربية وخصوصا منها الرسائل الصادرة من ديوان السلطان، يتجلى لنا أن البنائين كما هو اسمهم، يمتازون بجميع الخصائص التي تتوفر في العالم الأديب، إذ أنهم مضطرون بحكم وظيفتهم إلى تقديم عروض عن كل ما شاء الله أن يقع في البلاد من خطوب ونوازل فيقومون بمهمتهم قياما يثير الإعجاب لما فيه من ترتيب منطقي للأشياء والأفكار، ومن أسلوب مجرد من كل زخرف، عديم الالتباس دون زيادة ولا نقص. بحيث تشكل هذه الوثائق نموذجا للأدب العلمي إن صح هذا التعبير.

أما أدب الأدباء فلا يغيب هو الآخر عن بعض تلك الوثائق. وأخص منها على سبيل المثال تلك الرسائل العديدة التي كان مولاي عبد الرحمن بن هشام يملئها شخصيا مخاطبا فيها عماله وتلك التي كان يوجهها يوميا تقريبا إلى سيدي محمد ولي عهده. نعم كان هدف تلك الرسائل هدفا إداريا أو سياسيا لكنها تفيض في الوقت نفسه بعواطف السلطان وتأملاته وتوصياته وأحكامه في الزمان وأهله، أي أنها تفيض بشخصية رجل مغربي عاش في القرن التاسع عشر بحيث كانت ردود فعله إزاء تطور البلاد انعكاسا للعقلية المغربية آنذاك وإن كان ذلك الرجل سلطانا. إنه يحق علينا أن نعترف بما في ذلك من الأدب السليم الخالص، إذ من وظائف الأدب الأساسية أن يخلد عقلية الأجيال؟ بل تنبهنا هذه الرسائل إلى صلة الوصل التي تربط الأدب بالتاريخ. كما تذكرنا برأي بن فرحون في «التبصرة» كما نقله الأستاذ عمر الجيدي تأريخه للمذهب المالكي، قال ابن فرحون: «إن الوثائق تمكن من الاطلاع على أسرار المسلمين وأحوالهم ومجالسة الملوك والاطلاع على

أمورهم وعليائهم وبغير هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك»<sup>(1)</sup>.

ما أحسن قول ابن فرحون هذا إذ يرجع بنا إلى صلب الموضوع لأنه يلخص في جملة واحدة ما ينبغي أن يقال عن الوثائق المغربية بالذات: أي أنها مصدر لتاريخ البلاد، بل لا تاريخ يستحق هذا الاسم إلا بالاعتماد على هذا المصدر.

قد يتعجب البعض مما عسى أن يكون في هذا الحكم من الشك إن لم نقل من التنكر لقيمة المؤلفات التاريخية التي صنفها بعض الكتاب المشهورين كالضعيف الرباطي، أو أحمد الناصري وغيرهما من الذين عرضوا لنا أخبار المغرب مقتصرين إما على أقوال من سبقوهم من رواة الأخبار، وإما على ما عاينوه أو سمعوه من بعض معاصيرهم دون أن يشعروا بضرورة التحقيق أو التكملة على أساس الوثائق المخزنية منها أو الغير المخزنية. على أنه والحق يقال، لا يجوز أن نفتن بما جاء به هؤلاء الكتاب المحترمون. فلنقتصر مثلا على ما رواه أحمد الناصري عن الأيام التي عاشها هو وعائنها. حقا لقد سجل بدقة الحركات التي قام بها مولاي الحسن والسنوات الصعبة ووفيات أشهر العلماء. أما ما عدا ذلك من الأمور التي لا تخرق العادة ولا يستلفت نظر مطلق الناس ففاته، مع أن هذه الأمور هي النسيج الحقيقي لحياة أي شعب كان. لم ينتبه مثلا أحمد الناصري إلى حدث ذي خطر كان من شأنه أن يهيمه كعالم أشد الاهتمام، والذي يكمن في ظهور المطبعة كوسيلة جديدة في المغرب، قدر عليها أن توقف مصير الكتاب المخطوط ببلادها. حيث أن ظروف إنشاء المطبعة الأولى في المغرب وحتى تاريخها ظل مجهولا مدة تنيف على قرن إلى أن انكب اليوم عبد ربه من جهة والفقير المنوني من جهة أخرى على وثائق الوزير بليمني الذي كان قد أشرف وقتئذ على تأسيس المطبعة المذكورة.

كما أن أحمد الناصري لم ينتبه إلى بعض عواقب الحرب التي شنها الإسبان على المغرب سنة 1860 مع ما كان لهذه العواقب من الدور الحاسم في تفكيك المجتمع المغربي فتحطيم دولته. أذكر منها مثلا هذا التحويل الذي اضطر المخزن إلى إنجازه في نظام الجباية. ذلك أن الزكاة والأعشار كانت من قبل تقدر حسب قدر محصول السنة كما تقضي به الشريعة الإسلامية مما يضمن الاحتفاظ بوسائل الإنتاج وسلامة الفلاح المنتج وإن كانت السنة سنة قحط. أما بعد الحرب المذكورة ونتيجة

(1) «تبصرة الأحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام».

للعجز المالي الذي خلقته الدعيرة الباهضة المفروضة على المغرب من طرف الغزاة الإيبانيين اضطر السلطان إلى تحويل الزكاة والأعشار إلى ضريبة قارة يحدد قدرها مسبقا مهما كانت الغلة وافرة أو ناقصة. أصبحت إذن تثقل كاهل الفلاح بل تلزمه بالفرار تاركا أرضه مهملة في حالة الجفاف. فات أحمد الناصري هذا التحول الخطير الذي تخلى من خلاله المغرب لأول مرة في تاريخه عن أصل من أصول الشريعة الإسلامية.

أما الستار فلم يكشف عن ذلك إلا حديثا على يد من أبى إلا أن يجعل الوثائق المخزنية أو الغير المخزنية أساسا للبحث التاريخي.

لكن ضرورة تقديم الوثائق كمصدر للبحث التاريخي تتجلى أكثر فأكثر بمقدار ما نتناقل مما جاء على لسان الرواة المغاربة إلى مئات الكتب التي صنفها كتاب أوروبيون حول المغرب. لا أطيل الكلام هنا عن الأسباب التي دفعت بهؤلاء الكتاب إلى تزوير صورة الماضي المغربي. لكن التزوير قائم. على أن تحقيق وجود هذا التزوير قد ظل مستحيلا لولا مراجعة الوثائق التي قامت بها حديثا جماعة من الباحثين المغاربة.

فهكذا مكنتنا الوثائق المغربية إلى اليوم من تكذيب عدد لا يستهان به من النظريات الخطيرة التي أشاعها الأوروبيون. منها مثلا أن المغرب لم يكن قبل الاستعمار دولة تستحق هذا الاسم، وإنما كان مجموعة من القبائل تدافع كلها عن استقلالها، بحيث أن المخزن لم يفرض سلطته إلا بالسيف لبيتز منها الضرائب دون أي خدمة يسديها لها مقابل الجباية، مما يؤدي حتما إلى اضطراب المخزن لمواجهة أغلبية القبائل الثائرة ومقاومتها. لكنه لم يفلح سوى في إخضاع بعض من البعض الآخر، وظلت أغلبية القبائل، تعيش في فوضى نابذة سيادة السلطان خصوصا في الجبال والأقاليم النائية التي تكون ما يسمى ببلاد «السيية».

إزاء هذه النظرية العامة مكنتنا الوثائق من إقامة الدليل على أن الدولة المغربية وإن لم تكن تشبه الدول الأوروبية العصرية المركزية، فإنها كانت دولة حقا لأنها مكونة من مجموعة من القبائل التي قد تتخاصم فيما بينها، بل تتنازع مع السلطة المركزية لكنها مرتبطة فيما بينها بشعور الانتماء إلى وطن مشترك واستقلاله، وذلك لأنه يضمن لها الظروف اللازمة للبقاء والسلامة. حقا إن هناك بعض القبائل التي «لا تنالها الأحكام» على حد التعبير المخزني، وهي القبائل التي لا وجود فيها لممثل

مباشر للمخزن. لكن هذه القبائل ذاتها تلتجئ إلى السلطان وتستغيث به إما للتوسط فيما بينها عند وقوع نزاع وإما لحمايتها من الأعداء الأجانب. كما تساعده بدورها لرد هؤلاء الأعداء وإن لم تمسها العداوة مسا مباشرة. ومكنتنا الوثائق الوطنية من اكتشاف أن السبب الحقيقي للفوضى التي غرق فيها المغرب فعلا منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر والذي يكمن في الضربات القاضية التي سلطتها عليه بالتناوب أقوى الدول الأوروبية سواء بواسطة الهجومات العسكرية أو بالغرقات الباهضة أو بالغزو الاقتصادي والتضييق المختلف والاستيلاء التدريجي لسيادة السلطان عن طريق ما كان يدعى «بالحماية القنصلية». بحيث إن الدول الأوروبية لم تتدخل حسب زعمها، لضبط أمور المغرب المريض، وإنما هي التي أنهكتها تمهيدا للاستيلاء عليه.

لذلك نلاحظ أن الالتجاء إلى الوثائق الوطنية ليس غريبا بشيء. بل إنما هو المسلك العلمي السليم المعترف به في العالم بأسره، أي أنه لا يجوز أن يكتب تاريخ أي شعب كان إلا اعتمادا على وثائق هذا الشعب الوطنية كمصدر أساسي وكحجة قاطعة. هذه هي القاعدة التي احترامها ويحترمها مؤرخو العالم باستثناء هؤلاء الكتاب الذين ألفوا عن تاريخ المغرب. إنهم إذن خرقوا بوقاحة القانون العلمي وتبرير هذا الخرق أو إخفائه سارعوا إلى ترويج إشاعات مفادها أن الوثائق منعدمة في المغرب لأنها ضاعت أو لم تكن موجودة مطلقا. وبما أن المغاربة أنفسهم كانوا جاهلين لمنفعة الوثائق التاريخية، كما أن تحول زمام الأمور من الحكومة المخزنية إلى الحكومة الاستعمارية أسقطها في زوايا النسيان بالنسبة للمثقفين المعنيين بالأمر. أما بالنسبة للذين يتعرضون لها في مكائنها القديمة فإنها أصبحت في منزلة الأشياء المضايقة التي لا يمكن الخلاص منها إلا بإحراقها.

وفعلا كانت وماتزال الأفران توقد من هذا الكنز الوثائقي حتى إذا استرجع الاستقلال أصبحت الظروف مناسبة لإنقاذ ما لم يضع منه حريقا.

وفعلا سنحت آنذاك لعبد ربه فرصة إثارة مشكلة الوثائق بالتوسل إلى حكام الوقت وبإشهار الموضوع أمام الرأي العام عن طريق المقالات المنشورة في بعض الجلات والعروض المقدمة في المؤتمرات الدولية. ومن الذين قابلوا هذه الدعوة بأذن صاغية لا بد من ذكر الأستاذ محمد الفاسي الذي أيدها بكل ما له من الفراسة والكرم والمروءة، وما له من السمعة العلمية والنفوذ السياسي. يكفي دليلا على

ذلك تأسيسه لجائزة الحسن الثاني السنوية التي أثارته اهتمام الناس بالوثائق وأيقظت فيهم الشعور بقيمتها. وإني لأعنتم فرصة هذه الندوة لأتقدم إليه بما هو أهل له من الشكر الجميل بإسمي شخصيا وبإسم جميع المؤرخين الشبان الذين يقبلون بحماس على البحث التاريخي.

ذلك أن الأمور قد عادت إلى نصابها، أي أن البحث التاريخي اليوم في المغرب لم يعد يتصور إلا إذا كانت الوثائق أساسه وعمدته. وهذا الاعتماد أصبح ممكنا شيئا فشيئا لأن الوثائق لم تعد والله الحمد، تفتنى في الأفران، بل أصبحت موضع العناية الرسمية. وقد نشر البعض منها بفضل الأستاذ عبد الوهاب بن منصور وجمع جلها في الخزانة الملكية الحسنية التي تفضل محافظها الأستاذ محمد العربي الخطابي بتسهيل إقبال الباحثين عليها.

يجوز لنا إذن أن نشعر بشيء من الارتياح حين ننظر إلى ما وقع من تطور منذ ثلث قرن بتوقف اضمحلال رصيد الوثائق التاريخية، وذلك بعد تنبه أصحاب السلطة إلى كونهم معنيين بالأمر وقبولهم التدريجي لجعل جزء من هذا الرصيد في متناول الباحثين، وبنشأة جيل من الدارسين القادرين على استغلاله، بل إن مجهودهم قد أثمر ثمراته الأولى المحمودة.

على أنه والحق يقال لاتزال الغاية المنشودة بعيدة، ذلك أن الوثائق التاريخية لا بد أن تكون مجموعة في مراكز خاصة بها كما هو شأن جميع الدول المتقدمة وهذه المراكز ليست خزانة لحفظها فقط بل هي أيضا مؤسسة تقوم بتنظيمها وترتيبها وإنشاء فهارس لها تسهيلات لوصول الباحثين إليها، لأن هدف تلك المراكز المعترف به قانونيا هو وضع الوثائق رهن إشارة المؤرخين.

وفي المغرب سمعنا منذ سنين بمشروع بناء مركز خاص بالوثائق التاريخية لكن هذا المشروع لازال في حيز الحلم ومن المرجح أنه سيتأخر بناؤه. وفي انتظار تحقيق مثل هذا المشروع ستظل مجموعات الوثائق المعروفة تابعة لمكتبة أو خزنة في جناح ثانوي يعار لها من العناية ما تسمح به الوظيفة الرئيسية للمؤسسة. وما هو أخطر من ذلك أنه لا وجود لأي قانون يضبط الوصول إلى هذا الجناح بحيث إن الرخصة مازالت تمنح كمزية وليس كحق مثل جميع الحقوق، ومحدد بقانون يخضع له الباحث كما تخضع له إدارة المؤسسة.

أما فيما يخص التصنيف أيضا فكل شيء رهين بمبادرة هذا الشخص أو ذاك.

إذ تسلك لذلك طرق مرتجلة قد تتضارب فيما بينها وتتغير من حين إلى آخر ومن مركز إلى آخر، بل قد تتحول أحيانا إلى الإخلال بما كان منظما. ذلك أن الإدارة المخزنية كانت تنظم وراثتها نظاما يسهل مراجعتها عند الحاجة. فمن شأن هذا النظام أن يناسب اليوم حتى غرض المؤرخ. فكان من الأجدر أن يحفظ هذا النظام كلما أتاحت الظروف ذلك، كما كان من المحترم أن يسترجع هذا النظام بقدر الإمكان إن كان قد اضطرب بسبب ما. أما الآن فعوضا من ذلك نلاحظ غير ما مرة نوعا من التصنيف يزعم أنه نظام عصري وهو في الواقع اضطراب تام. وتلافيا لهذا الداء، لا أرى إلا دواء واحدا وهو إشراك المؤرخين في تحديد طرق التصنيف المناسبة.

وكما قلت فقد تقدمنا تقدما لا بأس به، على أن الطريق مازال طويلا أمام المؤرخين المغاربة. فأتمنى لهم في المستقبل نفس المواضبة ونفس الإصرار اللذين أظهرهما حتى الآن.